اليمن

مقدمة

تبين المعلومات التالية أولويات حكومة الولايات المتحدة ونشاطات السفارة الأميركية في اليمن في مجال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وللمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير وزارة الخارجية السنوي عن *ممارسات الدول لحقوق الإنسان في العالم للعام 2009* وتقريرها السنوي عن *أوضاع الحرية الدينية في العالم* على موقع الوزارة الإلكتروني www.state.gov

الجزء 1: أهداف الحكومة الأميركية في مجال الديمقراطية

تعتبر الولايات المتحدة تحسين الديمقراطية وإرساء الحكم الرشيد في اليمن إحدى الأولويات القصوى في سياستها الخارجية. ويقوم المسؤولون في الحكومة الأميركية، إدراكاً منهم لكون اليمن دولة ذات سيادة مسؤولة بنفسها عن تنميتها وأمنها، بتطبيق استراتيجية من شقين. أولا، تسعى الولايات المتحدة إلى زيادة قدرة الحكومة اليمنية على تعزيز الأمن والتعامل مع التهديد الذي يشكله المتطرفون الذين يستخدمون للعنف داخل حدود البلد. وثانيا، تسعى الولايات المتحدة لتخفيف الأزمة الاقتصادية اليمنية وتقليص النقص في قدرات الحكومة وتوفير الخدمات والشفافية. ونظراً لكون التحديات الأمنية اليمنية والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه اليمن متشابكة ويعزز الواحد منها الآخر، يتعين أن تكون السياسة الأميركية شاملة ومرنة كي تكون فعالة على المدى القصير والمدى الطويل على حد سواء.

ويشكل تحسين الحكم الرشيد ومساعدة اليمنيين على التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية هدفاً مهماً من أهداف السياسات الأميركية والمساعدات التنموية في اليمن. وتشمل الأولويات إصلاحات سياسية ومالية ومبادرات رامية إلى معالجة أمر المظالم الداخلية وحكم رشيد أفضل من خلال تحقيق اللامركزية وتقديم خدمات صحية وتعليمية وتنويع الاقتصاد لإيجاد الوظائف وتحسين سبل العيش وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية.

وتشجع عملية "أصدقاء اليمن" التي تم إطلاقها حديثاً على المشاركة متعددة الأطراف والتنسيق بين الجهات المانحة لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الحقيقية. وترمي هذه العملية التي تضم الحكومة اليمنية إلى تحديد الخطوات التي ستتخذها الحكومة اليمنية سواء فوراً أو على المدى الطويل وتحديد سبل دعم المجتمع الدولي لليمن في قيامه بتلك الخطوات من خلال فريقي عمل، يركز الفريق الأول منهما على الاقتصاد والحكم الرشيد، فيما ينصب اهتمام الثاني على العدالة وسيادة القانون.

الجزء 2: دعم الأولويات القصوى وأوجه أخرى من حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي

تنفذ الولايات المتحدة عددا من البرامج لدعم الحكم الرشيد والممارسات الديمقراطية والتنمية البشرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.

تعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، من خلال برنامجها "مشروع مصادر دخل المجتمعات المحلية" على تحسين سبل العيش من خلال تأمين قدر أكبر من الأمن الغذائي والماء النقي والرعاية الصحية والتعليم. وعلاوة على ذلك، تغتنم الوكالة الفرص لتوسعة نطاق التواصل مع الزعماء المدنيين والدينيين المحليين حول العادات والأعراف التقليدية التي يمكن أن تعزز استدامة البيئة والأمن الغذائي واللحمة الاجتماعية لجمع صفوف المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وحماية بيئة اليمن الطبيعية وتقاليده العريقة الفريدة وتراثه الثقافي.

ويعمل "مشروع الحكم المتجاوب [مع المواطنين]" على تقوية المؤسسات اليمنية، وزيادة قدرة الحكومة على استيعاب المساعدات الثنائية والدولية وتنسيق تقديم الخدمات. وتتضمن استراتيجية الوكالة الأميركية للتنمية الدولية جهوداً لتشجيع تفاعل أفضل بين اليمنيين وحكوماتهم المحلية. وتركز برامج الوكالة في المناطق اليمنية الريفية على نشوء مجالس محلية قوية ومستقلة كوسيلة لتحقيق عمل المؤسسات اليمنية الديمقراطية على تلبية مطالب واحتياجات المواطنين.

وتعمل مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية (ميبي) مع المجتمع المدني اليمني لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، وتحسين الاستقرار الداخلي، وتمكين اليمنيين من تشييد مستقبل يعمه قدر أكبر من السلام والرخاء. وتتولى مبادرة ميبي 26 مشروعاً يتم تطبيقه حالياً في اليمن فضلا عن عدد من برامج المنح إلى المنظمات غير الحكومية المحلية التي تقترح وتنفذ مشاريعها الخاصة بالمجتمع المدني. وتتضمن برامج ميبي توفير التدريب للوزارات الحكومية ومناصرة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتعزيز قدراتهما. ويمكّن العمل مع المنظمات اليمنية مبادرة ميبي من أن تكون برامج مساعداتها مرنة وفعالة إلى أبعد الحدود.

ويشكل تمكين المرأة موضع تركيز رئيسي لبرامج الشراكة الأميركية الشرق أوسطية التي تعزز مشاركة المرأة في العملية السياسية كما تشجع الريادة النسائية في مجال الأعمال. ومن الأمثلة على ذلك برنامج "نساء في قطاع التكنولوجيا،" الذي ترمي جهوده إلى تمكين النساء وتوسعة نطاق مشاركتهن في العمالة من خلال توفير أحدث المناهج الدراسية والفرص التدريبية لهن في مجالات تخطيط مشاريع الأعمال والتنمية المهنية وتكنولوجيا المعلومات. كما يهدف البرنامج إلى تدريب المنظمات النسائية المحلية قادرة على أن تصبح قادرة على البقاء والاستدامة من الناحية المالية، ودعم مطالب اليد العاملة الحالية، وتمكين المرأة من لعب دور متمم في صياغة مستقبل بلدها. وقد تم إطلاق برنامج "نساء في قطاع التكنولوجيا" في اليمن في تشرين الأول/أكتوبر 2005 وبلغ عدد السيدات اللاتي قام البرنامج بتدريبهن 2000 سيدة، يشغل أكثر من 60 بالمائة منهن حالياً مناصب في البنوك والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. ويتعاون البرنامج بشكل مباشر مع خمسة شركاء يمنيين محليين يوجد معظمهم خارج صنعاء.

وقد اختتمت الحكومة الأميركية أخيراً برنامج منح استهدف زيادة وعي المواطنين بالحرية الدينية والتسامح وتعزيز إدراكهم لما يعنيه المفهومان مع التركيز بشكل خاص على الشباب. ويهدف هذا البرنامج إلى اجتثاث جذور التطرف من خلال المساعدة على مناهضة التطرف في مراحله المبكرة وهو يدعم ثقافة من التسامح من خلال عدة أمور معاً هي سلسلة حوارات شباب تبث بالإذاعة وبرامج تدريب على المهارات القيادية للشبيبة وتدريب صحفي وحوارات عامة حول طاولات مستديرة. وتساعد مثل هذه النشاطات الشبيبة اليمنية والمجتمع المدني والزعماء الدينيين والصحفيين والمسؤولين الحكوميين

على إدراك أهمية التسامح والتعددية وإدراك توافق الإسلام مع حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وتدعم برامج حديثة أخرى وسائل الإعلام المستقلة والقدرة على الحصول على المعلومات مما سيساعد في تشجيع الحكم الشفاف الخاضع للمساءلة والمحاسبة.

وبشكل عام، تدعم حكومة الولايات المتحدة برامج لتحسين أداء الأحزاب والبرلمان والعمليات الانتخابية والمؤسسات لوظائفها. ويجتمع السفير بشكل منتظم مع كبار المسؤولين الحكوميين بمن فيهم الرئيس اليمني وزعماء الأحزاب المعارضة، في حين يجتمع المسؤولون الآخرون في السفارة مع كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء الأحزاب والبرلمان لمناصرة الإصلاحات الانتخابية الضرورية. وفي ظل تأجيل الانتخابات التشريعية لفترة عامين إذ أصبح إجراؤها مقررا عام 2011، ستحث الولايات المتحدة الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة على تحقيق الاتفاقية الانتخابية المتفق عليها ضمن إطار زمني مناسب.

ويركز برنامج المساعدة الانتخابية الأميركي على تعزيز قدرة الأحزاب على التنافس في الانتخابات وتحسين الأنظمة والقوانين التي تحكم تمويل الحملات الانتخابية. ويتضمن البرنامج حملة تثقيف للناخبين ويروج لمشاركة المرأة في العملية السياسية. وسيواصل السفير وغيره من المسؤولين في السفارة حواراتهم مع الأحزاب للدفع باتجاه مصالحة سياسية حقيقية قبل الانتخابات العامة. وتقدم حكومة الولايات المتحدة الدعم الفني لأعضاء البرلمان عن طريق برنامج يهدف إلى تعزيز قدرتهم على مكافحة الفساد، وسن القوانين بشكل أكثر كفاءة، وإرساء قواعد إدارية سليمة والتقيد بها.

وقد طورت الولايات المتحدة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي نشاطات لتعزيز المصداقية والقدرات المؤسساتية التي تتحلى بها الوكالات الحكومية الرئيسية وبعض المؤسسات الخاصة المنتقاة، بينها تطبيق إصلاحات لتعزيز قدرات كل من اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. كما تدعم الولايات المتحدة أنظمة مكافحة الفساد داخل هذه المؤسسات. وتساعد برامج أخرى على تنمية وتطوير خبرة العاملين في وسائل الإعلام في مجال التحقيق في حوادث الفساد ونقل أخبارها. كما تعكف الحكومة الأميركية حالياً على التعاون مع وزارة المالية بهدف تعزيز الكفاءة في توزيع القروض والمنح الثنائية ومتعددة الأطراف.

وتدعم الحكومة الأميركية حرية الصحافة وحرية إنشاء الجمعيات والانتساب إليها ومشاركة المواطنين في العملية السياسية عبر عدد من البرامج والمبادرات الدبلوماسية المخصصة لها. وينتقد المسؤولون الأميركيون صراحة وبصورة علنية انتهاكات حرية الصحافة ويجتمعون مع الصحفيين الذين تعرضوا للمضايقات.

كما تدعم الحكومة الأميركية المنظمات غير الحكومية المحلية خاصة التي تعمل في مجالات الإصلاح الانتخابي والقضائي والسياسي وتوسيع المشاركة السياسية للمرأة وحقوق الإنسان. ويدرب أحد البرامج الأئمة على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتقوم الولايات المتحدة بتمكين منظمات المجتمع المدني من زيادة نشاطها في العملية السياسية عن طريق برنامج منح صغيرة. ويتولى برنامج تربوي يمتد تطبيقه عدة سنوات التدريب على مهارات التفكير النقدي وحس المسؤولية والمواطنة لتلامذة المدارس الثانوية من الطبقة محدودة الدخل من خلال تعليمهم اللغة الإنجليزية. ويدعم برنامج آخر تشكيل وعمل مجالس الأهالي في المحافظات الشمالية.

وتعتمد الولايات المتحدة على إستراتيجية التواصل والتعاون مع القبائل اليمنية بما فيها برامج تركز على حل النزاعات ودعم التنمية. وتدعم الولايات المتحدة، من أجل مواجهة التطرف والتعصب، برامج الشباب التي تهدف إلى تقليص التطرف الديني والبطالة. وتتوخى هذه البرامج إشراك الشباب في تنمية مجتمعاتهم المحلية وتوفر منتديات للنقاش وتشجع الشباب على المشاركة والقيام بدور في الساحتين السياسية والمدنية الأهلية.

وتدعم الولايات المتحدة جهود مكافحة الاتجار بالبشر والعمالة القسرية وتشغيل الأطفال من خلال تمويلها برامج للتوعية والتثقيف. وتساعد الموارد المالية التي قدمتها الولايات المتحدة على تغطية تكاليف مركزين لإعادة تأهيل الأطفال الذين تم الاتجار بهم. وتتعاون الحكومة الأميركية مع وزارة التعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومع منظمة دولية لتأمين الرعاية للأطفال المهددين بخطر الاتجار بهم وتوفير المساعدة لعائلاتهم.

وتواصل السفارة جهودها الرامية إلى تشجيع إصدار قانون يحدد سناً أدنى للزواج، وهو أمر تزيد من صعوبة تحقيقه العادات والتقاليد الثقافية السائدة التي تجعل الزواج المبكر للفتيات وما ينجم عنه من خسارة في تعليمهن وإنتاجيتهن ممارسة مقبولة. وتعكف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حالياً على العمل، عبر مشروع "الخدمات الصحية الأساسية" التابع لها، إلى تثقيف المجتمعات المحلية حول مخاطر الزواج المبكر في اليمن. وقد رفع المشروع، منذ انطلاقه في آب/أغسطس 2008، مستوى الوعي بعواقب الزواج المبكر وقام بالعمل بشكل مباشر مع اتحاد نساء اليمن لتقديم مواد قيمة في مجال التربية الصحية إلى سكان محافظة عمران في جهد لتأخير تزويج الصبايا صغيرات السن هناك. ويهدف المشروع إلى تحسين إدراك السكان المحليين في المحافظة لما لزواج البنات الصغيرات من عواقب اجتماعية وصحية وإلى تشجيع العادات والتقاليد المحلية التي تشجع تأجيل الزواج إلى سن أكبر؛ وإلى تعزيز دعم المجتمع المحلي لخيارات أخرى بدل زواج الأطفال، وخاصة إبقاء البنات الصغيرات في المدرسة وإلى زيادة تأييد القابلات القانونيات/الممرضات والمعنيين بالأمر من أبناء المجتمع المحلي لتأجيل الزواج.